

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين، هاني قافيش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

المستدعية: دينا عبد الرحمن أحمد مصطفى.

وكيلها المحامي محمد زيد صوالحة.

بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣ تقدمت المستدعية بهذا الطلب لتعيين المرجع المختص لنظر
الطعن الاستئنافي المقدم في القرار الصادر عن محكمة صلح حقوق إربد في الدعوى
رقم ٢٠١٢/٣٧٣٨ فصل ٢٠١٣/٢/٢٧ حيث استؤنفت القضية من قبل المدعى عليه
إلى محكمة استئناف حقوق إربد وصدر قرار محكمة الاستئناف رقم ٢٠١٣/٦٢٤٢
يقضي بعدم الاختصاص وأصدرت محكمة بداية حقوق إربد بصفتها الاستئنافية
قرارها رقم ٢٠١٣/٢٣٤٦ يقضي بعدم الاختصاص.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعين:

- ١- دينا عبد الرحمن أحمد مصطفى.
- ٢- ميسر عبد الرحمن أحمد عبد الحليم.
- ٣- يسر عبد الرحمن أحمد مصطفى.
- ٤- محمد صالح عبد الرحمن أحمد مصطفى.

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٣/٣٢٧٩

تقدموا بالدعوى رقم ٢٠١٢/٣٧٣٨ لدى محكمة صلح حقوق إربد بمواجهة المدعى عليه "محمد عيد" أكرم كايد الروسان.

موضوعها: مطالبة ببديل أجر مثل.

بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٧ والمتضمن تعديل الأجرة السنوية للعقار موضوع الدعوى بمبلغ (٢٤٠٠) دينار وحسب شروط العقد.

لم يرض المدعى عليه بالقرار حيث طعن فيه استئنافاً أمام محكمة استئناف إربد والتي أصدرت قرارها رقم ٢٠١٣/٦٢٤٢ تاريخ ٢٠١٣/٥/٢٦ يقضي بعدم اختصاص المحكمة وإحالة الأوراق إلى محكمة بداية إربد بصفتها الاستئنافية.

بعد الإحالة أصدرت محكمة بداية إربد بصفتها الاستئنافية قرارها رقم ٢٠١٣/٢٣٤٦ تاريخ ٢٠١٣/٦/٢٧ يقضي بعدم اختصاصها بنظر الطعن.

وتقدم وكيل دينا عبد الرحمن بطلب تعيين مرجع.

بالتدقيق وبالرجوع إلى لائحة دعوى المدعين نجد إن موضوعها تحديد مقدار أجرة ومطالبة بأجر مثل.

وقد تم تحديد مقدار الأجرة من قبل محكمة الصلح بمبلغ يزيد على ألف دينار.

وإن الطعن وفي مثل هذه الحالة يكون حسب المبلغ المحكوم به وحيث إن المبلغ يزيد على ألف دينار فتكون محكمة الاستئناف هي المختصة بنظر الطعن.

لذلك نقرر اعتبار محكمة استئناف إربد هي المختصة بنظر الطعن الاستئنافي.

قراراً صدر بتاريخ ٢ محرم سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٣/١١/٦

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق / س.ع

